



حوكمة المشتريات والعقود وفق معايير ESG والاستدامة



سوريا – دمشق

2026 / 07 /09 – 05



مقدمة:

في مشهد الاقتصاد الحديث والريادة السيادية، تحولت المشتريات من مجرد "وظيفة إنفاق" إلى "أداة لتعزيز القيمة الوطنية المستدامة". إن موامة العقود مع معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) تمثل الحصانة الحقيقية ضد مخاطر السمعة والتقلبات القانونية الدولية. يهدف هذا البرنامج إلى تمكين المستشارين والقيادات من هندسة منظومات توريد رشيقة توازن بين الكفاءة المالية وبين الأثر المستدام، مما يرسخ ريادة المؤسسة كبيئة استثمارية محصنة تدعم التميز والنزاهة المطلقة في ظل السيادة المعلوماتية الشاملة.

أهداف الدورة:

- استيعاب مفاهيم الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) وعلاقتها بتصفير البيروقراطية في سلاسل التوريد.
- اكتساب مهارات صياغة "العقود الخضراء" التي تحول متطلبات الاستدامة إلى بنود قانونية ملزمة ونزيهة.
- تطبيق أطر الحوكمة لضمان شفافية اختيار الموردين بناءً على مصفوفة أداء ESG متكاملة.
- إتقان فن "التدقيق الاستباقي" للمناقصات لضمان خلوها من ممارسات "الغسل الأخضر" (Greenwashing).
- استخدام تقنيات التحليل الرقمي لرصد الامتثال البيئي والاجتماعي للموردين دون تعقيدات إجرائية.
- تعزيز السيادة الاقتصادية عبر تفعيل "القيمة الوطنية المضافة" في العقود الحكومية العابرة للحدود.
- بناء منظومة "الرقابة الذاتية" لضمان النزاهة في الترسية ومنع تضارب المصالح الاستدامي.
- تطوير مهارات إدارة المسؤولية القانونية الناتجة عن إخلال الموردين بمعايير الاستدامة العالمية.
- صياغة خارطة طريق شاملة لتحويل قطاع المشتريات إلى مركز تميز يدعم رؤية القائد الاستراتيجية.



محتويات الورشة:

اليوم الأول:

فلسفة الاستدامة وتصفير البيروقراطية في اختيار الموردين

هندسة "المشتريات المسؤولة" وتفكيك التعقيد في معايير التأهيل

- مفهوم "التوريد السيادي المستدام": الانتقال من "أقل الأسعار" إلى "أعلى أثر وطني مستدام".
- مواءمة معايير ESG مع مبدأ تصفير البيروقراطية: إلغاء زمن التدقيق اليدوي في شهادات الامتثال.
- تحليل العلاقة بين "النزاهة الأخلاقية للمورد" و"المصداقية الدولية للمؤسسة": المورد كشريك استراتيجي.
- تمرين "رادار الاستدامة": تحديد المعايير الحرجة في اختيار الموردين وتصميم مسار تأهيل ذكي بنزاهة.

الاستقلالية والنزاهة في "بناء مصفوفة ESG للمشتريات

- مفهوم "الحياد البيئي" للمستشار القانوني عند صياغة شروط الاستدامة في المناقصات الكبرى والنمو.
- دور القائد في حماية المصداقية الوطنية عبر ممارسات النزاهة في رفض الموردين غير الممثلين.
- سيكولوجية النزاهة الخضراء: بناء الحصانة الذاتية ضد "تجميل البيانات البيئية" من قبل الشركات.
- صياغة "ميثاق التوريد الأخلاقي" لضمان توافق كافة العقود مع القيم المهنية والوطنية الأصيلة.

اليوم الثاني:

السيادة التقنية والذكاء الاصطناعي في تتبع الأثر الاستدامي

تصفير البيروقراطية عبر "الرقابة الرقمية على الامتثال"

- مهارات استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل "دورة حياة المنتج" واكتشاف مخاطر التلوث آلياً وبدقة.
- حوكمة "البصمة الكربونية للعقود": كيف يتم تقييم أثر المشتريات بيئياً لدعم القرار القيادي بنزاهة؟
- حساب مؤشر الامتثال عبر ربط الأوزان النسبية لكل معيار ESG مع درجات مطابقة المورد نصياً.
- مفهوم "السيادة على بيانات الاستدامة": ضمان استقلال النظم الرقابية الوطنية والريادة والنمو.



الأمن الرقمي وحماية "تقارير الاستدامة" من التلاعب

- حدود الشفافية في تقارير ESG: كيف تحمي بيانات الموردين الحساسة مع ضمان الرقابة السيادية؟
- الأمان الرقمي كمتطلب استدامة: مسؤولية المدير في حماية "سجلات الأثر البيئي" من الاختراق.
- تطبيق تقنيات "التوثيق الرقمي المحصن" لشهادات الاستدامة وتصفير فجوات التزوير في سجلات الموردين.
- تمرين تقني: محاكاة "رصد آلي لانحراف بيئي" في سلسلة التوريد يضمن كشف التجاوزات آلياً.

اليوم الثالث:

حوكمة المسؤولية الاجتماعية والنزاهة في سلاسل الإمداد

النزاهة في "الأثر المجتمعي": موازنة النمو الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية

- أخلاقيات التعامل مع "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة": تصفير البيروقراطية لدمجهم في الاقتصاد الوطني.
- الرقابة الأخلاقية على "سلاسل التوريد العميقة": كيف تضمن خلو مخرجات عقدك من الممارسات غير العادلة؟
- تطبيق قاعدة "القيمة الوطنية المضافة": تعزيز سيادة الاقتصادية عبر العقود المستدامة والريادة.
- تقييم الأثر الاجتماعي للمشتريات لتقليل احتمالات المخاطر المهنية والسمعة الدولية والنمو الشامل.

حوكمة المسؤولية عن "إخلالات الاستدامة"

- المسؤولية القانونية للمؤسسة عند فشل المورد في الالتزام بمعايير ESG: صياغة بنود الاسترداد والجزاء.
- إدارة العلاقة مع المنظمات الدولية الرقابية: الأخلاقيات المرتبطة بضمان سيادة الإدارة والنزاهة.
- بناء أنظمة "التحقق المزدوج" لضمان عدم غياب الحس القانوني في تقييم مخرجات المسؤولية الاجتماعية.
- تمرين محاكاة: إدارة معضلة "مورد رئيسي متهم بانتهاك بيئي" يتطلب رداً استراتيجياً رشيقاً.



اليوم الرابع:

المسؤولية المهنية وإدارة مخاطر "الغسل الأخضر"

إدارة تضارب المصالح والسمعة في "عصر التقارير المكشوفة"

- أخلاقيات الإفصاح عن "الإخفاقات البيئية": الموازنة بين الوفاق والسيادة والنزاهة المطلقة والشفافية.
- الرقابة على "البصمة الرقمية" لتقارير الاستدامة وأثرها على حيادية ومصداقية الدولة والريادة.
- بناء نظام "الإفصاح الرقمي التلقائي": أتمتة رصد أي محاولة لتغيير بيانات الأداء البيئي لضمان العدالة.
- التدقيق الأخلاقي في سلاسل توريد "الطاقة والمنتجات المتجددة" لضمان خلوها من الممارسات الضارة.

أخلاقيات الاستجابة للحوادث وحماية "السيادة البيئية"

- المسؤولية في التبليغ عن "التجاوزات الاستدامية" المكتشفة والسيادة والنزاهة والوضوح والريادة.
- أخلاقيات إدارة "الأدلة والبيانات" في تحقيقات ESG: ضمان الخصوصية والعدالة والشفافية التامة.
- فن التواصل القانوني الأخلاقي أثناء وقوع "أزمة استدامة": حماية سمعة القيادة بصدق رقمي وريادة.
- بناء خطة "التعافي الاستدامي": إجراءات استعادة التوازن البيئي والسمعة بعد وقوع مخالفات كبرى.



اليوم الخامس:

خارطة الطريق وصناعة "القائد المستدام" القوية: من التوريد التقليدي إلى هندسة الاستدامة السيادية الشاملة

هندسة "النبض الاستراتيجي" والرشاقة السيادية في مشتريات ESG

- مصفوفة "النبض اللحظي" للمشتريات الخضراء: تصميم نظام رصد سيادي يعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحويل تدفق طلبات التوريد وعروض الموردين إلى نبضات استراتيجية تظهر للقائد فوراً. يهدف هذا النظام إلى تصفير زمن "تدقيق الامتثال البيئي والاجتماعي" وضمان جودة الموارد بنزاهة ومصداقية تامة، بعيداً عن التقارير الورقية المطولة التي قد تخفي فجوات الهدر أو "الغسل الأخضر".
- بروتوكول "الرشاقة السيادية" للترسية المستدامة اللحظية: هندسة مسار قرار صفري الإجراءات يسمح للمنظومة الرقمية بتقييم عطاءات الموردين وفق معايير ESG آلياً وفوراً عند رصد النبضة الاستراتيجية التي تؤكد مطابقة المواصفات السيادية. يضمن هذا البروتوكول حصانة المال العام دون قيود بيروقراطية تعطل نبض المشاريع القومية، مع الحفاظ الكامل على وقار المؤسسة والنزاهة الإجرائية في الترسية.
- حوكمة "النزاهة في سلاسل التوريد المستدامة": وضع ضوابط أخلاقية تضمن ملكية الدولة لبيانات الأثر الكربوني وحصانة السجلات الرقمية من محاولات التلاعب، وتفعيل ميثاق "الصدق الاستدامي" لضمان خلو العقود من أي تضليل إجرائي. يشمل ذلك حماية السيادة المعلوماتية للموردين والوضوح التام أمام صانع القرار بشأن حصانة البيئة الشرائية وضمان أمانة البيانات المستقاة من رصد الأداء.
- مختبر "هندسة الحصانة ضد انحرافات الموردين": تمرين محاكاة متقدم لاختبار قدرة القائد المستدام على إدارة نبضة أزمة ناتجة عن "انتهاك بيئي أو اجتماعي" لمورد رئيسي، وكيفية تفعيل بروتوكولات التحقق المزدوج والتعافي الاستراتيجي الفوري لحماية وقار المؤسسة والسيادة الاقتصادية الشاملة وضمان استعادة الثقة ببيانات صادقة ونزيهة.

المخرجات الرئيسية للدورة:

- امتلاك استراتيجية "حصانة استدامة" تضمن نزاهة التعامل مع الملفات البيئية بنسبة 100% والريادة.
- القدرة على هندسة أطر توريد رشيقة وسيادية تتوافق مع متطلبات الريادة العالمية الشاملة والنمو.
- إتقان أدوات الرقابة الأخلاقية على "المنصات الرقمية لـ ESG" لضمان الشفافية وتصفير مخاطر الانحياز.
- بناء سجل "ممارسات فضلى" في إدارة الموردين والخصوصية يدعم اتخاذ القرار القيادي الآمن والمستدام.
- تحقيق جاهزية كاملة للمكتب والقائد للمنافسة في فئات "الحوكمة المستدامة، النزاهة، والتميز في المشتريات".



الفئة المستهدفة:

- القيادات الإدارية ومدراء المشتريات والعقود في الجهات السيادية والاتحادية.
- مستشارو الاستدامة والحوكمة والامتثال في المؤسسات الحكومية والشركات الاستراتيجية.
- مسؤولو التدقيق الداخلي والرقابة المالية وفرق التميز المؤسسي وتصفير البيروقراطية.
- الكوادر القانونية والتقنية المعنية بتطوير سياسات التوريد المسؤول وسلاسل القيمة.
- المساعدون التنفيذيون والقيادات الطموحة الساعية لامتلاك جدارات خبير المشتريات المستدامة.

أساليب التدريب:

يتم استخدام بعض من الأساليب التالية أو الكل حسب المتطلبات لكل تخصص :

- دراسة الحالة المعقدة (Complex Case Studies)
- المحاكاة والألعاب الاستراتيجية (Simulation and War Gaming)
- ورش العمل القائمة على التفكير التصميمي (Design Thinking Workshops)
- حلقات النقاش مع خبير من القطاعين العام أو الخاص. (Expert Panels)
- المختبرات التكنولوجية التفاعلية (Interactive Technology Labs)
- التعلم من الأقران عبر الجهات الحكومية (Inter-Agency Peer Learning)
- نهج التعلم المدمج والمستمر (Blended & Continuous Learning Approach)